

مشروع طباعة الكتب السلفية ٩٦

# مِرَاةُ المُسَلِّمَاتِ السَّرْعِيَّةِ

إعداد

د. عبدالعزیز بن ریس الریس

عضو هیئة التدریس بجامعة الإمام  
محمد بن سعود الإسلامية





# مِرَاةُ المُسَامَاتِ السَّرْعِيَّةِ

إعداد

د. عبدالعزیز بن ریس الریس

محفوظ  
جميع الحقوق



## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فإن الهجمات التخريبية والهجمات المنحلة على ديننا تترى هجمة بعد هجمة، وبصور شتى وأشكال مختلفة، وبوسائل متعددة، تارة عن طريق القنوات الفضائية وأخرى عن طريق التواصل الاجتماعي الجديد ك تويتر والواتس وغيرها.

وقد ظفر هؤلاء المفسدون بشيء من مبتغاهم فمن الناس - وهم قلة - من أفسدوه، ومنهم من شككوه، وإن كان الأكثر - ولله الحمد - على الدين القويم ثابتين، ولهذه الهجمات مستنكرين ما بين مدافعين أو كارهين.

فلما كان السعي حثيثاً والجهد كبيراً في محاولة تغيير وتبديل المسلّمات الشرعية المحمدية، أحبت مشاركة أهل العلم والفضل في حراسة هذه المسلّمات الدينية بهذا الكتاب الذي أسميته **(حراسة المسلّمات الشرعية)**، والذي أصله درس

ألقى في جامع الإمام تركي بن عبد الله - رَحْمَةُ اللَّهِ - بين يدي  
سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز  
بن عبد الله آل الشيخ - حفظه الله ورعاه -.

وقد أكرمني بالثناء على الدرس ثم التعليق عليه ثم بعد  
هذا طلب مني نشره، فشكر الله له وأتم عليه النعمة.





## فصل

**المراد بالمسلمات:** المسائل المجمع عليها لأن العلماء مسلمون بها، وذلك أن المسائل الشرعية نوعان :

**النوع الأول /** لا ينكر ولا يعنف فيه على القائل، ولا يلزم بتركه، أما القول نفسه فللمجتهد المخالف أن يبين ضعفه وكونه مرجوحاً، هذا النوع هو المسمى عند العلماء بالمسائل الاجتهادية. وهو كل قول لم يخالف إجماعاً أو سنة ظاهرة صريحة.

**النوع الثاني /** ينكر ويعنف فيه على القائل، ويلزمه من له ولاية بتركه، والقول نفسه يرد ويبدع، وهذا النوع هو المسمى عند العلماء بالمسائل الخلافية، وهو كل قول يخالف إجماعاً أو سنة ظاهرة صريحة، قال ابن مفلح: «وقال -أي ابن تيمية- في كتاب «بطلان التحليل» - قولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل: أما الأول فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر، بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم

عامّة السلف والفقهاء . وأما العمل إذا كان على خلاف سنة أو إجماع، وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار كما ذكرنا من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء، وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع، وللاجهاد فيه مساع، فلا ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً. وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس. والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد، ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه فيسوغ -إذا عدم ذلك- الاجتهاد لتعارض الأدلة المقاربة، أو لخبفاء الأدلة فيها»<sup>(١)</sup>.



---

(١) الآداب الشرعية (١ / ١٩١) وانظر كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل ص ١٨١ لابن تيمية .



## فصل

### حراسة المسلّمات يكون بأمرين:

**الأول/** الدفاع عنها بالرد على المخالف وكشف شبهاته، قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» أخرجه مسلم

وفي مثل هذا روى ابن عبد الهادي -المعروف بابن المبرد- عن محمد بن يحيى الذهلي، يقول: سمعت يحيى بن يحيى، يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد في سبيل الله، قال محمد: قلت ليحيى: الرجل ينفق ماله ويتعب نفسه ويجاهد، فهذا أفضل منه؟ قال: نعم بكثير<sup>(١)</sup>.

(١) جمع الجيوش والداكر على ابن عساكر (ص: ٥٤).



ومما قال الألويسي: « ولله تعالى در القائل:

من الدين كشف الستر عن كل كاذب \*\*\*

وعن كل بدعي أتى بالعجائب

فلولا رجال مؤمنون لهدمت \*\*\*

صوامع دين الله من كل جانب»<sup>(١)</sup>

**الثاني/** تعليم الناس دين الله ونشره بينهم؛ عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» أخرجه مسلم

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مَنْ غَيْرَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مَنْ غَيْرَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» أخرجه مسلم

وعن تميم الداري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» أخرجه مسلم

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر» أخرجه الدارمي

(١) روح المعاني (٤١/٧).

وقال الزهري: "تعليم سنة خير من عبادة مائتي سنة"  
رواه أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث.

### وبعد هذين الفصلين أمهد بأمرين:

**التمهيد الأول/** الدين قائم على كتاب الله، وعلى صحيح  
سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بفهم سلف الأمة:

إن تقييد فهم الدين بفهم السلف واجب لا يجوز  
العدول عنه وهو من الاحتجاج بالإجماع، لأن فهم السلف  
هو إجماع العلماء في حقبة من الزمن وهو وقت السلف،  
والمراد بالسلف الصحابة والتابعون لهم بإحسان، فكل من عر  
ف قوله من المتقدمين ولم يعرف له مخالف فهو قول السلف  
في هذه المسألة إلى أن يتبين خلافه، فكل دليل يدل على  
حجية الإجماع يدل على حجية مذهب السلف قال الأوزاعي:  
«عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال  
وإن زخرفوا لك بالقول»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان  
عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والافتداء بهم»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام ابن تيمية: «وإنما المتبع في إثبات أحكام  
الله: كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسبيل السابقين

(١) الشريعة للأجري (٥٦/١) بإسناد صحيح.

(٢) أصول السنة ص ١٤.

أو الأولين، لا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة، نصاً واستنباطاً بحال»<sup>(١)</sup>.

وهو منهج معصوم؛ لأنه منهج إلهي رباني، قال الإمام ابن تيمية: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً»<sup>(٢)</sup>.

**التمهيد الثاني /** لا يصح إيمان عبد ولا يستقر إلا بالتسليم لله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال الإمام ابن القيم: «والاعتراض ثلاثة أنواع سارية في الناس؛ والمعصوم من عصمه الله منها:

**النوع الأول:** الاعتراض على أسمائه وصفاته بالشبه الباطلة، التي يسميها أربابها قواطع عقلية، وهي في الحقيقة خيالات جهليه، ومُحالات ذهنية.

**النوع الثاني:** الاعتراض على شرعه وأمره؛ وأهل هذا الاعتراض ثلاثة أنواع:

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١٨ / ٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤٩/٤).

**أحدهما:** المعترضون عليه بأرائهم وأقيستهم، المتضمنة تحليل ما حرم الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - ، وتحريم ما أباحه، وإسقاط ما أوجبه، وإيجاب ما أسقطه، وإبطال ما صحَّحه، وتصحيح ما أبطَّله، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وتقييد ما أطلقه، وإطلاق ما قيَّده.

وهذه هي الآراء والأقيسة التي اتفق السلف قاطبةً على ذمِّها، والتحذير منها، وصاحوا على أصحابها من أقطار الأرض، وحذروا منهم، ونقروا عنهم، ثم قال:

**النوع الثالث:** الاعتراض على ذلك بالسياسات الجائرة، التي لأرباب الولايات التي قدَّموها على حكم الله ورسوله، وحكَّموا بها بين عباده، وعطلوا لها وبها شرعه وعدله وحدوده.

فقال الأولون: إذا تعارض العقل والنقل أيُّهما يُقدِّم؟: قدَّمنا العقل.

وقال الآخرون: إذا تعارض الأثر والقياس، قدَّمنا القياس.

وقال أصحاب الذوق والكشف والوجد: إذا تعارض الذوق والوجد والكشف وظاهر الشرع، قدَّمنا الذوق والوجد والكشف.

وقال أصحاب السياسة: إذا تعارضت السياسة والشرع، قدَّمنا السياسة.

فجعلت كل طائفة قبالة دين الله وشرعه طاغوتاً يتحاكمون إليه.

فهؤلاء يقولون: لكم النقل ولنا العقل، والآخر يقولون: أنتم أصحاب آثار وأخبار، ونحن أصحاب أقيسة وآراء وأفكار، وأولئك يقولون: أنتم أرباب الظاهر، ونحن أهل الحقائق، والآخر يقولون: لكم الشرع ولنا السياسة.

فيها من بليّة عمّت فأعمت، ورزّية رمت فأصمّت، وفتنة دعت القلوب فأجابها كل قلب مفتون، وأهوية عصفت فصمّت منها الأذان وعميت منها العيون، عطّلت لها - والله - معالم الأحكام، كما نُفيت لها صفات ذي الجلال والإكرام، واستند كل قوم إلى ظلم وظلمات آرائهم، وحكموا على الله وبين عباده بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم، وصار لأجلها الوحي عُرضة لكل تحريف وتأويل، والدين وقفاً على كل إفساد وتبديل<sup>(١)</sup>.



(١) مدارج السالكين (٦٨/٢).



## « المسلمة الأولى » الدعوة إلى التوحيد

إن أحب الأعمال إلى الله وأفضلها توحيدها سبحانه، وهو  
ألا يعبد إلا هو سبحانه، ولأجل هذا التوحيد رفعت السماوات  
السبع، وبسطت الأرضون السبع، وأرسلت الرسل، وقام سوق  
الجنة والنار.

قال ابن القيم : «وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له، كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخلقت لأجلها جميع  
المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسله، وأنزل كتبه، وشرع  
شرائعه، ولأجلها نصبت الموازين، ووضعت الدواوين، وقام  
سوق الجنة والنار، وبها انقسمت الخليقة إلى المؤمنين  
والكفار والأبرار والفجار، فهي منشأ الخلق والأمر والثواب  
والعقاب، وهي الحق الذي خلقت له الخليقة، وعنهما وعن  
حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثواب والعقاب،  
وعليها نصبت القبلة، وعليها أسست الملة، ولأجلها جردت  
سيوف الجهاد، وهي حق الله على جميع العباد، فهي كلمة  
الإسلام، ومفتاح دار السلام، وعنهما يسأل الأولون والآخرون،  
فلا تزول قدما العبد بين يدي الله حتى يسأل عن مسألتين:

ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتهم المرسلين؟.

فجواب الأولى بتحقيق «لا إله إلا الله» معرفة وإقرارا وعملا.

وجواب الثانية بتحقيق «أن محمدا رسول الله» معرفة وإقرارا وانقيادا وطاعة<sup>(١)</sup>.

وقال: «فما دفعت شذائد الدنيا بمثل التوحيد ولذلك كان دعاء الكرب بالتوحيد ودعوة ذي النون التي ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربته بالتوحيد، فلا يلقى في الكرب العظام إلا الشرك، ولا ينجي منها إلا التوحيد فهو مفرع الخليقة وملجؤها وحصنها وغياثها وبالله التوفيق»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] ،  
وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

و ضد التوحيد الشرك، وهو أبغض عمل إلى الله كالذبح والنذر وطلب المدد وكشف الكرب من غير الله كالأموات، ولبغض الله للشرك فإنه لا يغفره كما قال تعال في موضعين من سورة النساء ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] ، وقال:

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٦/١).

(٢) الفوائد لابن القيم (ص: ٥٣).

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

إذا تقرر هذا فإنه قد أخطأ في هذه المسلمة طائفتان:

**الطائفة الأولى:** تُقرر عدم الدعوة إلى التوحيد لثلاث فرق الصف .

وهذا من العجب العجيب، فهل وحدة الصف مقدمة على توحيد الله.

إذن لماذا فرق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين قومه حتى فرق بين الوالد وولده؟.

إن الاجتماع إذا لم يكن على توحيد ودين فهو اجتماع مذموم، قال الله في اليهود ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤].

**الطائفة الثانية:** لا تدعو إلى التوحيد عملياً.

وهؤلاء مقصرون بل مفرطون أيما تفريط، فقد تركوا الأوليات، وخالفوا سبيل الأنبياء في أهم المهمات، ومن هؤلاء من يقول: إننا موحدون ولسنا في حاجة إلى التوحيد.

وهذا ما لا يصح أن يقال، ولا أن يجول في الخيال، فإن إمام الموحدين إبراهيم عليه السلام كان يقول: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن



البلاء - أي الشرك - بعد إبراهيم عليه السلام .

فإذا كان إبراهيم يخاف على نفسه من سلب التوحيد، فكيف يهمل دعوة الناس إلى التوحيد.

وقال تعالى لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، فكيف بغيره، ثم هدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العملي خير شاهد، ودليل على أهمية الاشتغال بالتوحيد ومحاربة التنديد، فقد جلس في مكة عشر سنوات ولم يُفرض عليه إلا التوحيد، ثم فرضت الصلاة السنة العاشرة، وهكذا بقية أحكام الشرائع، ومع ذلك استمرت دعوته إلى التوحيد، فهل يوجد هدي خير من هديه!!

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨].





## « المسلمة الثانية » الاحتجاج بالسنة النبوية

إن السنة النبوية وحي، كما أن القرآن وحي قال تعالى:  
﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] ، وقال  
تعالى: ﴿ وَمَا يَطُوقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ ۝٣ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

وقد أمر الله بطاعة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القرآن فيما يقرب  
من أربعين موضعاً.

قال ابن تيمية: «قال الإمام أحمد في رواية الفضل بن  
زياد: "نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
في ثلاثة وثلاثين موضعاً»<sup>(١)</sup>.

وقال الآجري: «فرض على الخلق طاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في  
ثلاثين وثلاثين موضعاً من كتابه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية: «وقد ذكر الله طاعة الرسول واتباعه في

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص: ٥٦).

(٢) الشريعة (١/٤١١).

نحو من أربعين موضعاً من القرآن كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] (١).

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢]، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال: ﴿وَمَا ءَانِكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة ..

والذين يحتجون بالقرآن دون السنة ضلال، وعن طريق الصراط المستقيم عميان وذلك لما يلي:

**أولاً/** أمر الله بطاعة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القرن كثيراً، فمن ادعى الاحتجاج بالقرآن دون السنة فهو ما بين أن يخالف دعواه فيلزمه الاحتجاج بالسنة لأن الله أمر بذلك أو أن يتناقض ولا يحتج بالسنة فيرد حتى القرآن!!

وصدق الله لما قال فيمن خالف شرعه ووحيه ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

(١) مجموع الفتاوى (٤/١).

**ثانياً** قد تكفل الله بحفظ القرآن قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ  
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ومقتضى هذا حفظ ما  
يفهم به القرآن مثل لغة العرب، بل ومقتضى هذا من باب  
أولى حفظ السنة النبوية لأن بها يفهم القرآن.

قال العلامة المعلمي - رَحِمَهُ اللهُ -: «فأما السنة فقد تكفل الله  
بحفظها أيضاً، لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ  
بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو العربية، إذ المقصود بقاء  
الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها، لأن  
محمدًا خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع»<sup>(١)</sup>.

ويزيد هذا وضوحاً ما بعده.

**ثالثاً** / إن من لم يحتج بالسنة النبوية فإنه لن يعرف تفاصيل  
أركان الإسلام العملية كالصلاة والزكاة والصيام والحج، فمن  
أين يعرف عدد ركعات الصلوات الخمس وأركانها، وصفة  
الصلاة وهكذا ..

ومن أين يعرف نصاب الزكاة، واشتراط الحول وهكذا..

ومن أين تعرف مفسدات الصيام وهكذا..

ومن أين تعرف أركان الحج كالوقوف بعرفة وهكذا!!!

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٣٣).

قال الأجرى: «ثم إن الله - عَزَّوَجَلَّ - أقام نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقام البيان عنه، فقال - عَزَّوَجَلَّ -: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] ، فكان مما بينه لأمته: أن الله - عَزَّوَجَلَّ - أوجب عليهم الطهارة والصلاة في كتابه، ولم يخبره بأوقات الصلاة، ولا بعدد الركوع ، ولا بعدد السجود ، ولا بما يجوز من القراءة فيها وما تحريمها؟ وما تحليلها؟ ولا كثير من أحكامها، فبين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مراد الله - عَزَّوَجَلَّ - من ذلك ؛

وكذلك أوجب الزكاة في كتابه، ولم يبين: كم في الورد؟ ولا كم في الذهب؟ ولا كم في الغنم؟ ولا كم في الإبل؟ ولا كم في البقر؟ ولا كم في الزرع والثمر؟ فبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مراد الله - عَزَّوَجَلَّ - من ذلك؛

وكذلك الصيام بين ما يحل فيه للصائم، وما يحرم عليه فيه، وكذلك فرض الله - عَزَّوَجَلَّ - الحج على عباده على من استطاع إليه سبيلا، ولم يخبر - عَزَّوَجَلَّ - كيف الإهلال بالحج؟ ولا ما يلزم المحرم من كثير من الأحكام؟ فبينه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حالاً بعد حال، وكذلك أحكام الجهاد؛

وكذلك أحكام البيع والشراء وكذلك حرم الله - عَزَّوَجَلَّ - الربا على المسلمين وتوعدهم عليه بعظيم من العقاب ولم يبين لهم في الكتاب: كيف الربا؟ فبينه لهم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

وهذا في كثير من الأحكام، مما يطول شرحه، لم يعقل ما في الكتاب إلا ببيان الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(١)</sup>.

فالدعوة إلى القرآن وتعظيمه بما يؤدي إلى ترك السنة كلمة حق يراد بها باطل، وحقيقتها هدم الإسلام باسم تعظيم القرآن، قال البربهاري: «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاتهمه على الإسلام؛ فإنه رجل رديء القول والمذهب، وإنما طعن على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه؛ لأنه إنما عرفنا الله وعرفنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشّر والدينا والآخرة بالآثار، فإن القرآن إلى السنة أحوج من السنة إلى القرآن»<sup>(٢)</sup>.



(١) الشريعة (٣/١٣٩٢).

(٢) شرح السنة (ص: ٧٩).



## « المسلمة الثالثة »

# الدين كامل لا يقبل الإحداث

قال تعالى: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** ﴾ [المائدة: ٣]. فما لم يكن دينًا في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليس اليوم دينًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد». متفق عليه

وعن العرباض بن سارية: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» رواه الخمسة إلا النسائي، صححه البراز وابن عبد البر.

قال الإمام مالك: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ ، فما لم يكن يومئذ دينًا، فلا يكون اليوم ديناً»<sup>(١)</sup>.

(١) الاعتصام (١/ ٦٥).

وكلام السلف وأئمة الدين في التحذير من البدع كثير،  
وأنبه إلى أمرين :

**الأمر الأول:** أن ترك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنة كما أن فعله سنة، فما تركه ولم يتعبد به مع وجود المقتضي لفعله ولا مانع يمنعه فالتعبد به بدعة .

قال الشافعي: «وللناس تبرُّ غيره من نحاس وحديد وورصاص، فلمالم يأخذ منه رسول الله ولا أحد بعده زكاة؛ تركناه اتباعاً بتركه» (١).

وقال أيضاً: «بأنالم ندع استلامهما هجراً للبيت، وكيف يهجره وهو يطوف به، ولكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً» (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والترك الراتب سنة كما أن الفعل الراتب سنة، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتضى، أو فوات شرط، أو وجود مانع، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع ما دلَّت الشريعة على فعله حينئذ، كجمع القرآن في المصحف، وجمع الناس في التراويح على إمام واحد، وتعلم العربية، وأسماء النقلة للعلم، وغير ذلك مما يُحتاج إليه في الدين، بحيث لا تتم الواجبات أو المستحبات الشرعية إلا به، وإنما تركه ﷺ لفوات شرطه أو وجود مانع، فأما ما

(١) كتاب الرسالة (ص ١٩١).

(٢) بواسطة فتح الباري لابن حجر (٤٧٤/٣).



تركه من جنس العبادات مع أنه لو كان مشروعاً لفعله أو أذن فيه، وكَفَعَلَهُ الخلفاء بعده والصحابه، فيجب القطع بأنه بدعةٌ وضلالةٌ، ويمتنع القياس في مثله..»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: «لأن هذا مما انعقد سبب فعله في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا لم يفعله ولم يشرعه كان تركه هو السنة. - ثم قال: -

فلذلك كان الصحيح أنه لا يُسَنَّ العُسل للمبيت بمزدلفة، ولا لرمي الجمار، ولا للطواف، ولا للكسوف، ولا للاستسقاء؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه لم يغتسلوا لذلك مع فعلهم لهذه العبادات»<sup>(٢)</sup>.

قال العيني: «وكذا قال الأكمل: أن الترك مع حرصه على إحراز فضيلة النفل دليل الكراهة»<sup>(٣)</sup>.

قال الشاطبي: «ثم إطلاقه القول بأن الترك لا يوجب حكماً في المتروك إلا جواز الترك، غير جار على أصول الشرع الثابتة، فلنقرر هنا أصلاً لهذه المسألة لعل الله ينفع به من أنصف من نفسه..

(١) القواعد النورانية (ص ١٥٠)، وانظره في مجموع الفتاوى (١٧٢/٢٦).

(٢) زاد المعاد (٤١٨/١).

(٣) البناية شرح الهداية (٧١ / ٢).

وذلك أن سكوت الشارع عن الحكم في مسألة ما، أو تركه  
لأمر ما؛ على ضربين:

أحدهما: أن يسكت عنه أو يتركه، لأنه لا داعية له تقتضيه،  
ولا موجب يقرر لأجله، ولا وقع سبب تقريره؛ كالنوازل الحادثة  
بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنها لم تكن موجودة ثم سكت  
عنها مع وجودها، وإنما حدثت بعد ذلك، فاحتاج أهل  
الشرعية إلى النظر فيها وإجرائها على ما تبين في الكليات  
التي كمل بها الدين.

- ثم قال: - والضرب الثاني: أن يسكت الشارع عن الحكم  
الخاص، أو يترك أمراً ما من الأمور، وموجبه المقتضي له  
قائم، وسببه في زمان الوحي وفيما بعده موجود ثابت، إلا أنه  
لم يحدد فيه أمر زائد على ما كان في ذلك الوقت، فالسكوت  
في هذا الضرب كالنص على أن القصد الشرعي فيه أن لا يزداد  
فيه على ما كان من الحكم العام في أمثاله، ولا ينقص منه؛  
لأنه لما كان المعنى الموجب لشرعية الحكم العملي الخاص  
موجوداً، ثم لم يشرع، ولا نبه على استنباطه؛ كان صريحاً في  
أن الزائد على ما ثبت هنالك بدعة زائدة، ومخالفة لقصد  
الشارع؛ إذ فهم من قصده الوقوف عند ما حُدَّ هنالك، لا  
الزيادة عليه، ولا النقصان منه»<sup>(١)</sup>.

(١) الاعتصام (٢/ ٢٨١).

قال ابن رجب: «فأما ما اتفقوا على تركه فلا يجوز العمل به، لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يُعمل به»<sup>(١)</sup>.

قال القسطلاني: «وتركه سنة، كما أن فعله سنة، فليس لنا أن نسوى بين ما فعله وتركه، فنأتي من القول في الموضوع الذي تركه بنظير ما أتى به في الموضوع الذي فعله»<sup>(٢)</sup>.

ولولا هذا لدخلت علينا كثير من البدع، قال ابن القيم: «فإن تركه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سنة كما أن فعله سنة، فإذا أستحبنا قعل ما تركه كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق.

فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟

فهذا سؤال بعيد جداً عن معرفة هديه وسنته، وما كان عليه، ولو صح هذا السؤال وقُبِلَ لاستحبَّ لنا مستحبُّ الأذان للتراويح، وقال: من أين لكم أنه لم يُنقل؟ واستحبَّ لنا مستحب آخر الغُسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم يُنقل؟ واستحب لنا مستحب آخر النداء بعد الأذان للصلاة: يرحمكمُ الله، ورفع بها صوته، وقال: من أين لكم أنه لم يُنقل؟ واستحبنا آخر لبس السواد والطرحة للخطيب، وخروجه بالشاويش يصيح بين يديه ورفع المؤذنين أصواتهم كلما ذكر اسم الله واسم رسوله جماعة

(١) كتاب بيان فضل علم السلف على الخلف (ص ٤).

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٣/١٩٦).

وفُرَادَى، وقال: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟ واستحبّ لنا آخر صلاة ليلة النصف من شعبان، أو ليلة أول جمعة من رجب، وقال: من أين لكم أن إحياءهما لم ينقل؟ وانفتح باب البدعة، وقال: كلُّ من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟ ومن هذا تركه أخذ الزكاة من الخضروات والمباطخ وهم يزرعونها بجوارها بالمدينة كل سنة، فلا يطالبهم بزكاة، ولا هم يؤدّونها إليه» (١).

**الأمر الثاني:** سوق لكثير من البدع باسم بدعة حسنة، فيالله كم روج للبدع بزعم حسنها!!

وأَيُّ حسن في دين لم يفعله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته الكرام، وقد كشف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته الكرام هذه الشبهة، عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وكل بدعة ضلالة». رواه مسلم

وقال ابن عمر: «وكل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة» (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مسألة أن كل بدعة في الدين ضلالة محرمة، هذا مما أجمع عليه الصحابة والسلف الصالح» (٣).

وقال: «ومن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة؛ فهو ضال مبتدع بدعة سيئة، لا

(١) إعلام الموقعين (٤/ ٢٦٥).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ١٨٠).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٦٤).

بدعة حسنة، باتفاق أئمة الدين، فإن الله لا يُعبد إلا بما هو واجب أو مستحب»<sup>(١)</sup>.

قال الشاطبي: «أن ذم البدع والمحدثات عام لا يخص محدثة دون غيرها، ويدخل تحت هذه الترجمة النظرُ في جملة من شبه المبتدعة التي احتجوا بها».

ثم قال: «إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك، وتقيحها والهروب عنها، وعمن اتسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنوية، فهو بحسب الاستقراء إجماع ثابت، فدل على أن كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل»<sup>(٢)</sup>.



(١) قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة (ص ٢٥).  
(٢) الاعتصام (١/٢٤٥).



## « المسلمة الرابعة »

### تكفير الكفار وبغضهم واعتقاد أنهم في النار

كثُر في القرآن تكفير الكفار كاليهود والنصارى، واعتقاد أنهم في النار، بل وكثُر الأمر ببغضهم قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] ، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّىٰرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَا لَهُمُ اللَّهَ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] ، وقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] - ثم قال - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [البينة: ٦] .

وقد حكم عليهم بالخلود في النار قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [البينة: ٦] .

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾

[الأعراف: ٤٠]

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا كَمَا فَضَّحَتْ جُلُودُهُمْ  
بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ  
قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه  
الأمّة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت  
به، إلا كان من أصحاب النار». أخرجه مسلم

وأمر يبغضهم لأنهم كفرون قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا  
يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا  
ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ  
الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ  
الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ  
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]،  
وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ  
وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المتحنة: ١].

وهذا كله لا يوجب قتالهم إذا لم يكونوا حرييين، ولا ظلمهم،  
ولا يمنع التعامل معهم، بل قتل من ليس حربيًا كبيرة من  
كبائر الذنوب، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال: «من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً». أخرجه البخاري

وقد شغّب بعض الجاهلين وبعض المغرضين على هذه المسلمة بأن هذا اعتقاد داعش فلا يصح أن يعتقد.

وليعلم أن أهل الباطل كداعش إذا اعتقدوا حقاً فليس هذا مسوغاً لتركنا الحق الذي اعتقدوه.

فهل يصح ألا نعتقد وجود الله، وألا نحبه لأن اليهود والنصارى يعتقدون هذا؟ هذا الطريق خطأ شرعاً وعقلاً.

وهكذا إذا اعتقد الخوارج الضلال كداعش حقاً فلا يصح أن نسيراً منه، ولا أن نغير اعتقادنا فيه لأنهم يعتقدون مثل اعتقادنا، وذلك أن الحق قديم، ودين الله القائم على الكتاب والسنة لا يترك لمخالفة أحد أو موافقته.

وليعلم أن الشريعة كما جاءت بدم التكفير بغير حق في أدلة كثيرة، ومنها:

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما». متفق عليه

فقد جاءت بإقرار التكفير بحق، وأن المسلم قد يكفر بعد إسلامه قال تعالى: ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] ،

وقال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]



وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
«من بدل دينه فاقتلوه» رواه البخاري، لكن هذا لا يكون إلا لمن  
وقع في أمر كفرت الشريعة به، كسب الدين أو الاستهزاء به،  
أو برب العالمين أو برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو جحد شيء من  
الدين وهكذا...

ثم إن الذي وقع في التكفير لا يكفر عينًا إلا بعد توافر  
شروط وانتفاء الموانع على تفصيل عند أهل العلم، فليس كل  
من وقع في مكفر كفر، وذلك أنه قد يكون عنده مانع من  
موانع التكفير كأن يكون مكرهًا قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ  
بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ  
صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].





## « المسلمة الخامسة »

### السمع والطاعة للحاكم المسلم في غير معصية الله

دلت الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب السمع والطاعة للحاكم المسلم في غير معصية الله (١) ، بل أدلة السنة في ذلك متواترة، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب الاعتقاد من ذكر هذه المسلمة، قال تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] .

عن ابن عمر أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكرهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ فَإِنْ أُؤْمِرَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». متفق عليه

وعن عبادة بن الصامت قال: بايعنا رسولَ الله ﷺ على السَّمع والطاعة في المنشط والمكروه، وعُسْرنا ويُسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ». متفق عليه

(١) وقد ذكرت جمعًا منها ورددت على بعض الشبهات حول هذا الأصل في كتابي : الإمامة العظمى والرد على شبهات المخالفين

قال علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه: سألت سلمة ابن يزيد الجعفي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا نبي الله؛ رأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله، فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة، ف جذبهُ الأشعثُ بن قيس وقال: « اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتم ». أخرجه مسلم

قال عوف بن مالك رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزع يداً من طاعة ». أخرجه مسلم

### وقال أئمة السنة في هذه المسئلة:

١- قال الإمام أحمد: «والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به ومن عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين» (١).

٢- قال الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم»، فذكروا أشياء ثم قالوا: " ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولّاه الله أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، ونتبّع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة» (٢).

(١) أصول السنة (ص: ٤٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٩٨).

٣- قال حرب الكرمانى فى عقيدته التى تعلّمها عن أهل السنة: « والانقياد لمن ولّاه الله أمرّك، لا تنزع يدك من طاعة، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا، وأن لا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعة، فمن فعل ذلك فهو مبتدعٌ مخارق مفارق للجماعة، وإن أمرّك السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقّه» (١).

٤- قال المزني: «والطاعة لأولى الأمر فيما كان عند الله لأمرضياً، واجتناب ما كان عند الله مُسَخَطاً، وترك الخروج عند تعدّيهم وجورهم، والتوبة إلى الله لأكيما يعطف بهم على رعيتهم» (٢).

٥- قال ابن أبي زيد القيرواني: «والسمع والطاعة لأئمة المسلمين وكلّ من ولي أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة، واشتدّت وطأته من برّ أو فاجر، فلا يخرج عليه، جار أو عدل»، ثم قال: " وكلُّ ما قدّمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس فى الفقه والحديث على ما بيّناه، وكلُّه قول مالك؛ فمنه منصوصٌ من قوله، ومنه معلوم من مذهبه» (٣).

وإن القيام بهذه المسلّمة طاعة لله من جهة، ومن جهة أخرى حفظ للأعراض وحقن للدماء وضبط للأمن.

(١) كتاب السنة من مسائل الإمام حرب (ص: ٣٤).

(٢) شرح السنة (ص: ٨٤).

(٣) الجامع (ص: ١١٦).

فيا لله كم ترتب على ترك هذه المسلّمة من سفك  
للدماء وهتك للأعراض وذهاب للأمن، وإذا ذهب الأمن فلا  
جمعة ولا جماعات، ولا غير ذلك من العبادات الظاهرة، بل  
يتمنى الناس ما كان في أيديهم ويتحسرون على فقده.

إذن أمر الشريعة بالسمع والطاعة للحاكم هو لمصلحة  
الناس في دينهم ودنياهم لا لمصلحة الحاكم، وقد أدرك هذا  
الشاعر الأودي لما قال :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم \*\*\*

ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا

قال الشيخ عبداللطيف بن عبد الرحمن بن حسن : «وقد  
عرفتم: أن أمر المسلمين لا يصلح إلا بإمام، وأنه لا إسلام إلا  
بذلك، ولا تتم المقاصد الدينية، ولا تحصل الأركان الإسلامية،  
وتظهر الأحكام القرآنية إلا مع الجماعة والإمامة، والفرقة عذاب  
وذهاب في الدين والدنيا، ولا تأتي شريعة بذلك قط.

ومن عرف القواعد الشرعية، عرف ضرورة الناس وحاجتهم،  
في أمر دينهم ودنياهم إلى الإمامة والجماعة، وقد تغلب من  
تغلب في آخر عهد أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأعطوه  
حكم الإمامة، ولم ينازعوه كما فعل ابن عمر وغيره، مع  
أنها أخذت بالقهر والغلبة، وكذلك بعدهم في عصر الطبقة

الثالثة، تغلب من تغلب، وجرت أحكام الإمامة والجماعة، ولم يختلف أحد في ذلك، غالب الأئمة بعدهم على هذا القبيل وهذا النمط.

ومع ذلك: فأهل العلم والدين: يأترون بما أمروا به من المعروف، ويتتهون عما نهوا عنه من المنكر، ويجاهدون مع كل إمام، كما هو منصوص عليه في عقائد أهل السنة، ولم يقل أحد منهم بجواز قتال المتغلب والخروج عليه، وترك الأمة تموج في دمائها، وتستبيح الأموال والحرمان، ويجوس العدو الحربي خلال ديارهم، وينزل بحماهم، هذا لا يقول بجوازه وإباحته إلا مصاب في عقله، مورتور في دينه وفهمه، وقد قيل:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم \*\*\*

ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا<sup>(١)</sup>.

ودعاة التحريض يوقدون الفتنة بحطب حب الناس لدينهم أو دنياهم فيستغلون هذا تارة وهذا تارة.

وقد قطع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذين السبيلين، عن ابن مسعود أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إنكم سترون بعدي أثره وأمورا تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم» متفق عليه

(١) الدرر السننية في الأجوبة النجدية (١٩/٩).

قوله «أثرة» رد على من يعارضون هذه المسلّمة بدافع الدنيا، وقوله «أموراً تنكرونها» رد على من يعارضون هذه المسلّمة بدافع الدين، وقد استعمل عبدالله بن سبأ اليهودي المندس في الإسلام هذين الأمرين حتى هيج الناس على الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان، فكان مما قال: «ابدءوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هَذَا الأمر». رواه ابن جرير في تاريخه (١)

فكانت النتيجة سفك دم الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وانفلات أمر المسلمين، وهكذا ابتلي المسلمون بهذا في أزمان متتالية ووقائع متعددة كما سطر ذلك التاريخ، فلنأخذ العبرة والعظة، قال ابن مسعود: «والسعيد من وعظ بغيره». رواه مسلم

وبعد هذا أنه إلى أمور:

**الأمر الأول/** أن النار العظيمة من مستصغر الشرر، وأن كثيراً من الحروب مبدؤها كلمة، وهكذا أول الخروج كلمة، قال عبد الله بن عكيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « لا أُعِينُ عَلَى دَمِ خَلِيفَةٍ أَبَدًا بَعْدَ عُثْمَانَ، فَيُقَالُ لَهُ: يَا أَبَا مَعْبُدٍ أَوْ أَعْنَتَ عَلَى دَمِهِ؟! فَيَقُولُ: إِنِّي أَعَدُّ ذَكَرَ مَسَاوِيهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» (٢).

(١) تاريخ الطبري (٤/٣٤١).

(٢) الطبقات الكبرى (٣/٨٥)، والتاريخ الكبير (١/٣٢).

## الأمر الثاني / الإنكار على ولي الأمر:

قرر أهل السنة الأدلة على عدم شرعية مناصحة ولاة الأمور من ورائهم وإليك بعض الأدلة، وكلمات السلف، والعلماء في هذا الصدد:

أخرج الإمام أحمد وابن أبي عاصم في كتاب السنة عن عياض ابن غنم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له». صححه الألباني، وجوده شيخنا ابن باز كما سمعته منه.

وأخرج البخاري ومسلم عن أبي وائل قال: قيل لأسامة بن زيد: لو أتيت عثمان فكلمته، قال: «إنكم لتُرَوْنَ أَنِي لَا أَكَلِمَهُ إِلَّا أَسْمَعُكُمْ، إِنِّي أَكَلِمَهُ فِي السِّرِّ، دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَاباً لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ».

قال الحافظ ابن حجر: « قال المهلب: أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان.... فقال أسامة: (قد كلمته سراً دون أن أفتح باباً) أي: باب الإنكار على الأئمة علانية، خشية أن تفترق الكلمة ثم قال الحافظ- وقال عياض: مراد أسامة: أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام؛ لما يخشى من عاقبة ذلك، بل يتلطف به، وينصحه سراً، فذلك أجدر بالقبول»<sup>(١)</sup>.

(١) فتح الباري (٥١/١٣).



وثبت عند سعيد بن منصور في سننه عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: أمر إمامي بالمعروف، قال: «إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت ولا بد فاعلا ف فيما بينك وبينه، ولا تغيب إمامك». وأخرج نحوه ابن أبي شيبة

وهذا الأثر الثابت عن ابن عباس صريح في كيفية نصح الولاية وعدم غيبتهم وهو يفسر أفراد نصح ولاية الأمر عن عامة الناس في حديث تميم الداري لما قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الدين النصيحة» قال الصحابة لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» أخرجه مسلم، مما يدل على أن نصحه يختلف عن نصح عامة الناس والعلماء والدعاة وهو أن لا يكون من ورائه كما بيته الأدلة والآثار.

روى الإمام أحمد عن سعيد بن جمهان قال: لقيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسلمت عليه، قال لي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان. قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت: قتلته الأزارقة. قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم كلاب النار. قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: بلى الخوارج كلها. قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم. قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فآته في بيته، فأخبره بما

تعلم، فإن قبل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه. رواه أحمد والطبراني وحسنه الألباني .

وثبت عن عبد الله بن عكيم - كما سبق - أنه قال: «لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان. فيقال له: يا أبا معبد أو أعنت على دمه؟ فيقول: إني أعد ذكر مساويه عوناً على دمه».

وقال ابن النحاس: «ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد، بل يود لو كلمه سرّاً ونصحه خفية من غير ثالث لهما»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب - رَحِمَهُ اللهُ -: «والجامع لهذا كله: أنه إذا صدر المنكر من أمير أو غيره أن ينصح برفق خفية ما يشترف أحد، فإن وافق وإلا استلحق عليه رجلاً يقبل منه بخفية، فإن لم يفعل فيمكن الإنكار ظاهراً، إلا إن كان على أمير ونصحه ولا وافق، واستلحق عليه ولا وافق، فيرفع الأمر إلينا خفية»<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكاني: «ينبغي لمن ظهر له غلط في بعض المسائل أن تناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد. بل كما ورد في الحديث: أنه يأخذ بيده ويخلوا به، ويبذل له النصيحة، ولا يبذل سلطان الله»<sup>(٣)</sup>.

(١) تنبيه الغافلين ٦٤.

(٢) الدرر السنية (١٢١/٩).

(٣) السيل الجرار (٥٥٦/٤).

وقال العلامة محمد بن إبراهيم وسعد بن عتيق -  
رحمهما الله رحمة واسعة -: « وأما ما قد يقع من ولاية الأمور  
من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر، والخروج من  
الإسلام، فالواجب فيها: مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق،  
واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في  
المجالس ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر  
الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر،  
لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفاسد العظام في الدين  
والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه ، وعرف طريقة  
السلف الصالح ، وأئمة الدين » (١).

وقال العلامة عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ-: « فالنصح  
يكون بالأسلوب الحسن والكتابة المفيدة والمشافهة المفيدة،  
وليس من النصح التشهير بعيوب الناس، ولا بانتقاد الدولة  
على المنابر ونحوها، لكن النصح أن تسعى بكل ما يزيل  
الشر ويثبت الخير بالطرق الحكيمة وبالوسائل التي يرضاها  
الله -عَزَّوَجَلَّ-» (٢).

وقال أيضا: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب  
الولاية، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى  
وعدم السمع والطاعة في المعروف ، ويفضي إلى الخوض الذي

(١) الدرر السنية (١١٩/٩).

(٢) مجموع فتاواه (٣٠٦/٧).

يضر ولا ينفع , ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان ، والكتابة إليه ، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير» (١) .

وقال العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: «فإن مخالفة السلطان فيما ليس من ضروريات الدين علناً، وإنكار ذلك عليه في المحافل والمساجد والصحف ومواضع الوعظ وغير ذلك، ليس من باب النصيحة في شيء، فلا تغتر بمن يفعل ذلك وإن كان عن حسن نية؛ فإنه خلاف ما عليه السلف الصالح المقتدى بهم» (٢) .

تأمل أن جماعة من العلماء كالشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ سعد العتيق والشيخ عبد العزيز ابن باز والشيخ محمد العثيمين - رحمهم الله - ذكروا أن التشهير بعيوب السلطان باسم النصيحة ليست من طريقة السلف إذن هي طريقة محدثة.

قال العلامة الألباني في تعليقه على مختصر صحيح مسلم عند أثر أسامة بن زيد المعروف قال: «يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ، لأن في الإنكار جهاراً ما يخشى عاقبته كما أتفق في الإنكار على عثمان جهاراً، إذ نشأ عنه قتله».

(١) (٢١٠ / ٨).

(٢) مقاصد الإسلام (ص: ٣٩٣).

فهذا كلام السلف من الصحابة ومن بعدهم ولم يخالفهم أحد فهي طريقتهم كما نسب ذلك إليهم جمع من أهل العلم فلو نسبه واحد لكفى فكيف وقد نسبه إلى السلف جماعة.

ولا تزال طائفة مصرة على الدعوة إلى المناصحة العلنية متمسكين بأدلة عامة دون النظر إلى ما يخصصها، ومن القواعد المقررة في أصول الفقه إجماعاً أن الخاص مقدم على العام، كالأيات والأحاديث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي مخصوصة بما تقدم ذكره من النصح أمام الحاكم لا وراءه، أو يتمسكون بالأحاديث التي تقرر الإنكار أمام الحاكم، كأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، أو فعل صاحب أبي سعيد الخدري لما أنكر على مروان بن الحكم أمامه وأقره أبو سعيد وهكذا ...

وهذه كلها خارج مورد النزاع، لأن صورة المسألة في الإنكار والنصيحة وراءه لا أمامه، قال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: «لأن جميع الإنكارات الواردة عن السلف كانت حاصلة بين يدي الأمير أو الحاكم. الفرق أنه إذا كان حاضراً أمكنه أن يدافع عن نفسه، ويبين وجهة نظره، وقد يكون مصيباً ونحن المخطئون، لكن إذا كان غائباً لم يستطع أن يدافع عن نفسه وهذا من الظلم، فالواجب أن لا يتكلم على أحد من ولاة الأمور في غيبته، فإذا كنت حريصاً على الخير فاذهب إليه وقابله وانصحه بينك وبينه»<sup>(١)</sup>.

(١) لقاء الباب المفتوح - (اللقاء الثاني والستون) ص ٤٦ .

فإذن الكلام على الحاكم من ورائه محرم لذاته؛ لما تقدم من الأدلة، ولا ينظر فيه إلى المصلحة، بل هو عينه مصلحة؛ لأن الشريعة جاءت به .

أما الإنكار عليه أمامه سراً أو جهراً فيرجع فيه إلى المصلحة.

وإذا صدر منكر من ولي الأمر يحذر من المنكر بدون تعرض لذكر ولي الأمر، ومن غير تهيج للناس عليه فيجمع بين مصلحة إنكار المنكر، ومصلحة عدم إيغار الصدور عليه.





## «المسلمة السادسة» ترك الأقوال الشاذة

إن الأقوال الشاذة مطروحة وفي مسائل العلم مدخولة،  
والقول الشاذ هو المخالف للإجماع، قال ابن قدامة: «الشذوذ  
يتحقق بالمخالفة بعد الوفاق»<sup>(١)</sup>.

فلا يصح لأحد أن يتبنى القول الشاذ أو يعمل به، بل  
يجب رده، وعدم قبوله، والتحذير منه.

وقد يوجد من أهل العلم من يختار القول الشاذ من  
غير علم بشذوذه، واختياره هذا خطأ، ولا يرفع وصف الشذوذ  
عنه بل يبقى شاذاً مطرحاً.

ومن الأمثلة على الأقوال الشاذة ما يلي:

المثال الأول/ إباحة الغناء المصحوب بالمعازف.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ  
اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦].

(١) روضة الناظر (١/٤١٠).

فقد ثبت عند ابن أبي شيبة: في هذه الآية: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ ﴾ عن عبد الله بن مسعود: أنه سئل عنها؟، فقال: الغناء والذي لا إله إلا هو<sup>(١)</sup>.

وعند ابن جرير في تفسيره يرددها ثلاث مرات.

وثبت عند ابن جرير عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ ﴾ قال: الغناء، وشبهه.

قال ابن القيم: «وثبت تفسير ذلك بالغناء عن الصحابة والتابعين، وهم أعلم الناس بالقرآن وتفسيره»<sup>(٢)</sup>.

وثبت عند البيهقي: عن ابن عباس (وأنتم سامدون) قال: هو الغناء بالحميرية اسمدي لنا تغنى لنا.

أخرج البخاري بإسناده المعلق عن أبي عامر أو أبي مالك الأشعري: والله ما كذبتني سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف».

وقد حكى الإجماع في هذه المسألة جماعة من أهل العلم من هؤلاء:

**الأول:** أبو بكر الأجري، عزا حكايته للإجماع ابن رجب في كتابه نزهة الأسماع.

(١) (١٣٢/٥).

(٢) الكلام على مسألة السماع (١/٢٤).



قال ابن رجب: « سماع آلات الملاهي كلها وكل منها محرم بانفراده وقد حكى أبو بكر الأجرى وغيره إجماع العلماء على ذلك» (١).

وذكر في كتابه (تحريم النرد والشطرنج) أن التحريم قول الصحابة.

**الثاني:** سليم الرازي وهو من أئمة الشافعية المتأخرين في الفقه نقله عنه ابن حجر الهيتمي في كتابه كف الرعاع ووصفه بأنه من أئمة الشافعية المتأخرين في الفقه.

قال: «وممن نقل الإجماع على ذلك أيضاً إمام أصحابنا المتأخرين أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، فإنه قال في "تقريبه" بعد أن أورد حديثاً في تحريم الكوبة، وفي حديث آخر: "أن الله يغفر لكل مذنب إلا صاحب عرطبة أو كوبة، والعرطبة: العود، ومع هذا فإنه إجماع» (٢).

**الثالث:** أبو الطيب الطبري في كتابه الرد على من يحب الغناء (٣).

**الرابع:** ابن عبد البر في الكافي.

قال: « من المكاسب المجتمع على تحريمها الربا ومهور البغاء والسحت والرشاوي وأخذ الأجرة على النياحة والغناء

(١) نزهة الأسماع ص ٢٥.

(٢) كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع (ص: ١١٨).

(٣) ص ٣١.

وعلى الكهانة وادعاء الغيب وأخبار السماء وعلى الرمز واللعب والباطل كله ومن كسب الحرام المجتمع عليه»<sup>(١)</sup>.

### الخامس: البغوي في شرح السنة.

قال: «واتفقوا على تحريم المزامير والملاهي والمعازف»<sup>(٢)</sup>.

### السادس: ابن قدامه في كتابه المغني.

قال: «وأما آلة اللهو كالطنبور، والمزمار، والشبابة، فلا قطع فيه، وإن بلغت قيمته مفصلا نصابا. وبهذا قال أبو حنيفة. وقال أصحاب الشافعي: إن كانت قيمته بعد زوال تأليفه نصابا، ففيه القطع، وإلا فلا؛ لأنه سرق ما قيمته نصاب، لا شبهة له فيه، من حرز مثله، وهو من أهل القطع، فوجب قطعه، كما لو كان ذهباً مكسوراً. ولنا أنه آلة للمعصية بالإجماع»<sup>(٣)</sup>.

### السابع: أبو عمرو ابن الصلاح:

قال: «أما اباحة هذا السماع وتحليله فليعلم أن الدف والشبابة والغناء إذا اجتمعت فاستماع ذلك حرام عند أئمة المذاهب وغيرهم من علماء المسلمين ولم يثبت عن أحد ممن يعتد بقوله في الإجماع والاختلاف أنه أباح هذا السماع

(١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/٤٤٤).

(٢) شرح السنة (١٢/٣٨٣).

(٣) المغني (٩/١٣٢).

والخلاف المنقول عن بعض أصحاب الشافعي إنما نقل في  
الشبابة منفردا والدف منفردا»<sup>(١)</sup>.

**الثامن:** أبو العباس القرطبي كما سيأتي في كلام الهيثمي.

**التاسع:** أبو عبد الله القرطبي في تفسيره ، نقل الإجماع  
عن الطبري مقرأ له.

قال: «قال الطبري: فقد أجمع علماء الأمصار على كراهة  
الغناء والمنع منه. وإنما فارق الجماعة إبراهيم بن سعد  
وعبيد الله العنبري»<sup>(٢)</sup>.

**العاشر:** ابن رجب في شرحه على البخاري.

قال: «وأما استماع آلات الملاهي المطربة المتلقاة من  
وضع الأعاجم، فمحرم مجمع على تحريمه، ولا يعلم عن  
أحد منه الرخصة في شيء من ذلك، ومن نقل الرخصة فيه  
عن إمام يعتد به فقد كذب وافتري»<sup>(٣)</sup>.

**الحادي عشر:** أحد الحنفية نقله عنه ابن نجيم في كتابه  
البحر الرائق وأقره.

(١) فتاوى ابن الصلاح (٢/٥٠٠).

(٢) تفسير القرطبي (١٤/٥٦).

(٣) فتح الباري (٨/٤٣٦).

قال: «ونقل البزازي في المناقب الإجماع على حرمة الغناء إذا كان على آلة كالعود»<sup>(١)</sup>.

### الثاني عشر: ابن حجر الهيتمي في كتابه كف الرعاع.

قال: «الأوتار والمعازف كالطُّبُور والعُود والصَّنَج أي: ذي الأوتار والرباب والجَنك والكمنجة والسنطير والدَّرِيحُ، وغير ذلك من الآلات المشهورة عند أهل اللّهُو والسَّفاهة والفُسُوق، وهذه كُلُّها محرّمة بلا خلاف، ومَن حكى فيه خلافاً فقد غلط أو غلب عليه هَواه، حتى أصمّه وأعماه، ومنعه هداه، وزلَّ به عن سنن تقواه.

وممَّن حكى الإجماع على تحريم ذلك كَلَّه الإمام أبو العباس القرطبي وهو الثقة العدل»<sup>(٢)</sup>.

فالقول بإباحة الغناء المصحوب بالمعازف قول شاذ لا يجوز القول به، ومن خالف كابن حزم فقوله مردود؛ لأنه شاذ مسبق بالإجماع ثم محجوج بالأدلة الصريحة.

ومن الخطأ أيضاً زعم أن في المسألة خلافاً وأن التحريم قول الجمهور فحسب، وذلك أن التحريم مجمع عليه لم يخالف فيه أحد خلافاً معتبراً.

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٧/ ٨٨).  
(٢) كف الرعاع عن محرمات اللّهُو والسمع (ص: ١١٨).

## المثال الثاني / إباحة التبرج:

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَّازِجًا وَبَنَانًا وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] ،  
وقال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] .

وقد أجمع العلماء على لبس المرأة للجلباب، وأنه لا يجوز أن يخرج شعرها، قال ابن حزم: «واتفقوا على أن شعر الحرة وجسمها حاشا وجهها ويدها عورة، واختلفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما أعورة هي أم لا»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القطان الفاسي: «فلا خفاء في تحريم النظر من الأجنبي إلى ما عدا وجهها وكفيها وقدميها، كالصدر والبطن والعنق والشعر وما فوق السرة والظهر، هذه مواضع لا يجوز له النظر إلى شيء منها أصلاً. وهذا ما لا خلاف فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القطان: «وشعر المرأة وساقها لا يحل للأجنبي أن ينظر إليهما إجماعاً»<sup>(٣)</sup>.

والجلباب شيء زائد على تغطية الرأس والبدن (الدرع) ؛

(١) مراتب الإجماع (١ / ١٥).

(٢) النظر في أحكام النظر ص ٣٢١ .

(٣) النظر في أحكام النظر ص ٣٥٤ .

قال ابن حجر: « وهذا ينبني على تفسير الجلباب - وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدين بينهما ألف - قيل: هو المقنعة أو الخمار أو أعرض منه، وقيل: الثوب الواسع يكون دون الرداء، وقيل: الإزار، وقيل: الملحفة، وقيل: الملاءة، وقيل: القميص »<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: « الجلباب ثوب واسع أوسع من الخمار ودون الرداء تلويه المرأة على رأسها وتبقى منه ما ترسله على صدرها. وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الرداء الذي يستر من فوق إلى أسفل. وقيل: الملحفة، وكل ما يستر به من كساء أو غيره »<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العربي: « اختلف الناس في الجلباب على ألفاظ متقاربة، عمادها أنه الثوب الذي يستر به البدن، لكنهم نوعوه هاهنا، فقد قيل: إنه الرداء. وقيل: إنه القناع »<sup>(٣)</sup>.

بل إن الشريعة لم تجوز وضع العباية على الكتف إلا للقواعد من النساء ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ [النور: ٦٠].

قال ابن كثير: « قال ابن مسعود في قوله: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ ﴾ قال: الجلباب أو الرداء. وكذلك روي عن ابن عباس وابن عمر ومجاهد وسعيد بن جبير وأبي الشعثاء وإبراهيم النخعي والحسن وقتادة والزهري والأوزاعي

(١) فتح الباري (٢ / ٨).

(٢) الكشف (٣ / ٥٦٩).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٦ / ٤٣١).

وغيرهم وقال أبو صالح: تضع الجلباب، وتقوم بين يدي الرجل في الدرع والخمار. وقال سعيد بن جبير وغيره: في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿أَنْ يَضَعَنَّ ثِيَابَهُنَّ﴾ وهو الجلباب من فوق الخمار، فلا بأس أن يضعن عند غريب أو غيره بعد أن يكون عليها خمار صفيق»<sup>(١)</sup>.

إذن من عداها ليس لها أن تضع ثيابها على الكتف لأنه يحجمه، وقد طالعنا أقوام يأتون بأقوال شاذة يجوزون فيها خروج الشعر أو عدم لبس الجلباب.

**تنبيه: يدندن كثير من دعاة الفساد والانحلال كالليبراليين وغيرهم بأن العلماء مختلفون في تغطية الوجه فلذا يجوز كشفه.**

وهذه الطريقة مردودة فإن الخلاف ليس دليلاً بالإجماع فلا يجوز الاحتجاج به

قال ابن عبد البر:- الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة إلا من لا بصر له، ولا معرفة عنده، ولا حجة في قوله<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن تيمية: « هذا هو الذي يمكن أن يقال في أحاديث الوعيد إذا صادفت محل خلاف، إذ العلماء مجمعون على الاحتجاج في تحريم الفعل المتوعد عليه، سواء كان محل

(١) تفسير ابن كثير (٣/٣٦٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩١٠).

وفاق أو خلاف، بل أكثر ما يحتاجون إليه الاستدلال بها في موارد الخلاف. -ثم قال- إن جنس التحريم إما أن يكون ثابتاً في محل خلاف، أو لا يكون، فإن لم يكن ثابتاً في محل خلاف قط لزم أن لا يكون حراماً إلا ما أجمع على تحريمه، فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالاً وهذا مخالف لإجماع الأمة وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»<sup>(١)</sup>.

ثم يقال: إن القوم متلاعبون ولا يهتمهم الخلاف فهم يسعون للوصول إلى المرأة لذا يسعون لتبرجها، وذلك أنه لا يعرف عنهم إنكار إخراج المرأة لشعرها مع أنه مجمع على حرمة، فإذا كانوا يستدلون بالخلاف في الوجه فلينكروا إخراج المرأة لشعرها ولما زاد عليه لأنه مجمع عليه!!

### المثال الثالث / إباحة الاختلاط المؤدي إلى المحرم كثيراً أو غالباً.

إن مثل هذا الاختلاط<sup>(٢)</sup> حرمة الشريعة للأدلة الكثيرة في وجوب سد الذرائع، وهذا بخلاف اختلاط لا يؤدي إلى المحرم كثيراً أو غالباً كسفر الرجل مع أخيه ومع زوجته في سيارة واحدة وهكذا..

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٥٧ .

(٢) لي درس مسجل في رد شبهات الاختلاط في ردي على أحمد بن قاسم الغامدي بعنوان: النقض والإسقاط لشبه الغامدي في الاختلاط

<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=850>



وقد نصت المذاهب الأربعة على حرمة الاختلاط المؤدي للمحرم كثيراً أو غالباً وقال ابن تيمية: «وكذلك لما قدم المهاجرون المدينة كان العزاب ينزلون داراً معروفة لهم متميزة عن دور المتأهلين، فلا ينزل العزب بين المتأهلين وهذا كله لأن اختلاط أحد الصنفين بالآخر سبب الفتنة، فالرجال إذا اختلطوا بالنساء كان بمنزلة اختلاط النار والحطب، وكذلك العزب بين الأهلين فيه فتنة لعدم ما يمنعه، فإن الفتنة تكون لوجود المقتضى وعدم المانع»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ومن ذلك أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والفُرج ومجامع الرجال - ثم قال -

ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام والطواعين المتصلة - ثم قال - فمن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا بسبب تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال والمشى بينهم متبرجات متجملات، ولو علم أولياء الأمر ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية - قبل الدين - لكانوا أشد شيء منعاً لذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستقامة (١ / ٣٦١).

(٢) الطرق الحكيمة ص ٤٠٦.

بل وحكى الإجماع على حرمة أبو بكر محمد بن عبد الله العامري فقال: « اتفق علماء الأمة أن من اعتقد هذه المحظورات، وإباحة امتزاج الرجال بالنسوان الأجانب؛ فقد كفر، واستحق القتل بردته. وإن اعتقد تحريمه وفعله وأقر عليه ورضي به؛ فقد فسق، لا يسمع له قول ولا تقبل له شهادة»<sup>(١)</sup>.



---

(١) كتاب أحكام النظر (٢٨٧).



## «المسلمة السابعة»

### عدم مخالفة الشريعة باسم الحرية

إن اسم الحرية محبوب للنفوس لذا سعى باسمها دعاء الفتن، ودعاة الفساد لإسقاط القيود الشرعية كالليبراليين الذين يقولون إن الفرد حر ما لم تتعد حرته إلى حرية غيره، فعلى قولهم لو تراضى اثنان على الزنى لم يمنعا، لكن لو اغتصب رجل امرأة منع لأن حرته تعدت إلى حرية غيره.

وينبغي أن يعلم أننا عبيد لله، والعبد لا يخرج عما يريد مولاه وسيده، وأن العبودية شرف عظيم، ذكرها الله لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في موقف عظيم وهو الإسراء قال سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: 1].

ومقتضى العبودية أنه ليس للعبد حرية إلا بمقدار ما وسعه سيده، فما شدد الله فيه وحرمه أو أوجبه نشد فيه، وما وسع فيه وجعله مستحباً أو مكروهاً أو مباحاً فنوسعه، وهكذا..

**والليبرالية كفر وخروج عن الدين الإسلامي من أوجه :**

**الوجه الأول:** كل أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مخالف لمبدأ الليبرالية، قال سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ  
لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، إلى  
غير ذلك من الآيات والأحاديث النبوية، فمبدأ الليبرالية يكفر  
بنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا كفر .

**الوجه الثاني:** كل أدلة الأمر بإقامة الحدود على الزناة  
وشراب الخمر.. إلى غير ذلك فإن مبدأ الليبرالية يكفر به  
وهذا كفر في الشرع.

**الوجه الثالث:** كل أدلة النهي عن الردة، والحكم على المرتد  
بالقتل كما أخرج البخاري عن عبدالله بن عباس أن النبي  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «من بدّل دينه فاقتلوه». وكما أجمع العلماء  
عليه كما حكاه ابن عبد البر وابن قدامة وابن رجب، وغيرهم  
فإن مبدأ الليبرالية يكفر به وهذا كفر في الشريعة.

وبعد أن تبين أن الليبرالية كفر فقد طالعنا في هذا الأزمان دعاة  
إسلاميون -زعموا- يقررون أن الحرية مقدمة على الشريعة، وهؤلاء  
أشد ضللاً من الليبراليين لأنهم شرعوا هذا الباطل وزعموه ديناً.

ويحاول هؤلاء، وبعض الليبراليين الاستدلال على قولهم  
الكفري بأدلة:

كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ، فقالوا: كل أحد  
حرله أن يتدين بما يشاء، فللمسلم أن يرتد، وأن ينتقل إلى اليهودية بعد

كونه مسلماً، وهذا ضلال مبين ، لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «من بدل دينه فاقتلوه» ،

فإن قيل: على ماذا يحمل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ؟

فيقال: يحمل هذا على أحد أمرين؛ ذكر هذين الأمرين ابن كثير في تفسيره:

**الأمر الأول:** أن الآية منسوخة بآيات الجهاد.

**الأمر الثاني:** أن الآية محمولة على الكفار إذا دفعوا الجزية، كما قال سبحانه: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

فإذا دفع الكفار الجزية في حال قوة المسلمين فإننا لا نكرههم على الإسلام، بل يكونون كافرين، لكنهم تحت حكم المسلمين.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] ،

فيقال: إنه لا يصح الاستدلال بهذه الآية بحال، لما تقدم ذكره من الأدلة، وأنه ليس للعبد الحرية في أن يُغير دينه من الإسلام إلى الكفر،

وأيضاً يُقال: إن هذه الآية سيقت مساق التهديد، فإله يقول: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهَا﴾ [الكهف: ٢٩] ، كأن يقول الرجل لولده المهمل: إن شئت **سَرَادِقُهَا**

أن لا تذاكر -وهو يهدده- أي إنك إذا لمتذكر فإنني سأعاقبك، فهذا على وجه التهديد لا على وجه التخيير كما بين ذلك علماء الإسلام قاطبة ، ونحن مأمورون أن نفهم الكتاب والسنة على فهم أهل العلم ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] .

ثم ما تقدم من الأدلة واضح في أنه ليس للعبد الحرية في أن يتنقل من دينه، ولا الحرية في أن يفعل ما شاء من المعاصي؛ لأن الشريعة جاءت بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحن مأمورون أن نؤمن بالأدلة كلها، كما قال سبحانه : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، أي في الإسلام كله.

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦-١] ، فيقال إن هذه الآية محمولة على أمور، منها :

قد ذكر ابن الجوزي في تفسيره ثلاثة أقوال في سبب نزولها، وكل هذه الأقوال ترجع إلى أن الكفار طلبوا من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يؤمن بدينهم عامًا على صفة، ويؤمنون هم بدينه على صفة، أي تؤمن بديننا تارة ونؤمن بدينك تارة، فنزلت هذه الآية وقال سبحانه : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ ﴾ ، أي لا يصح أن يؤمن بشيء من

دينكم ولو كان زمنًا قليلاً، فيأذن ليست الآية مساقاة مساق حرية العبد في ترك الدين الإسلامي.

ويؤكد ذلك ما ذكره العلماء في سبب نزولها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما تقدم ذكره من الأدلة في أن «من بدل دينه يُقتل»، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.





## « المسلمة الثامنة »

### العلم الشرعي دين فلا يؤخذ إلا من الموثقين

إن أعظم نعمة على العبد نعمة الدين، والهداية للإسلام القويم، وهذه النعمة تحتاج لشكر ومن شكرها ألا تؤخذ إلا من الموثقين في العلم الشرعي وهم علماء أهل السنة المتبعون للدليل والآثار، ومن هنا نحوهم من طلاب العلم، روى مسلم في مقدمة صحيحه عن التابعي الجليل محمد ابن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

إن الواحد منا لو أراد أن يشتري سيارة بل هاتفًا نقلاً لشاور وسأل أهل المعرفة، فكيف بالدين الذي هو الأمانة العظيمة، قال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]

قال ابن كثير في تفسيره: «وهكذا قال مجاهد وسعيد بن جبیر والضحاك والحسن البصري وغير واحد: إن الأمانة هي الفرائض.

وقال آخرون: هي الطاعة، وقال الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: قال أبي بن كعب: من الأمانة أن المرأة



أوتمنت على فرجها. وقال قتادة: الأمانة الدين والفرائض والحدود،....» (١).

ومن رقة دين الرجل وضعفه أن يأخذه من أي أحد بلا تحرٍ ولا سؤال، وأشد منهم في ذلك أن يتكلم الرجل في دين الله بلا علم ولا معرفة شرعية.

ومثل هذا قول على الله بغير علم وهو كبيرة عظيمة قال تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] ،  
وقال: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يلقي لها بالا، يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالا، يهوي بها في جهنم» رواه البخاري.

وبعد هذا كله ترى أقواماً يتكلمون في دين الله بلا علم، بل بجهل مركب بحجة أن له عقلاً، وأنه يستطيع التمييز بين الصح والخطأ والحق والباطل!!

(١) تفسير ابن كثير (٦/٤٣١).

ومما ينبغي أن يعلم أن هناك فرقاً بين معرفة الوحي المنزل وبين نتاج العقول البشرية الطبيعية، فإن عقول البشر متفاوتة متغايرة متناقضة، فأى عقل يتبع، بل إن الرجل يرى بعقله رأياً اليوم ثم يناقضه من الغد،

قال أبو نصر السجزي: «ووجدنا أيضاً القائلين بالعقل المجردّ وأنه أوّل الحجج مختلفين فيه، كلّ واحد يزعم أنّ الحقّ معه وأنّ مخالفه قد أخطأ الطريق، ولا سبيل إلى من يحكم بينهم في الحال، وإنما الحاصل دوام الجدل المنهي عنه،

ونجدهم أيضاً يقولون اليوم قولاً يزعمون أنه مقتضى العقل، ويرجعون عنه غداً إلى غيره، وما كان بهذه المثابة لا يجب أن يكون حجّة في نفسه»<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: «كذلك العقليات فان الناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا يكاد ينضبط طرفاه ول بعضهم من العلم البديهي عنده والضروري ما ينفيه غيره أو يشك فيه وهذا بين في التصورات»<sup>(٢)</sup>.

ثم إن التكلم في دين الله بلا علم شرعي بحجة أن للإنسان عقلاً مثل الذي يسبح في البحر بلا معرفة بحجة أن له عضلات فمثل هذا غارق لا محالة؛ لأن العضلات شيء

(١) رسالة السجزي إلى أهل زيد (ص: ١٣٨).

(٢) الرد على المنطقيين (ص: ١٤).

ومعرفة السباحة شيء زائد عليها، وهكذا يقال فيمن يتكلم بعقله في دين الله بلا دراية بالعلم الشرعي.

وإن مما يتحسر له في هذا الزمن أن بعض الناس يأخذون دينهم من كل ناعق ومتكلم ممن أبرزتهم القنوات الفضائية ممن هم من الأئمة المضلين، كمن يقول: إن اليهود والنصارى ليسوا كفاراً، أو أن السنة النبوية ليست حجة، بل وثيقة تاريخية، أو يجوزون الغناء وهكذا..

بل بعضهم يأخذ الفتوى من أي أحد عن طريق محرك البحث (قوقل)!!

وهذا من علامات الساعة التي حذر منها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا». متفق عليه

وقال عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون» أخرجه ابن عبد البر<sup>(١)</sup>.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٧٩).

## مسألة/ تغيير الفتوى بتغير الزمان والمكان:

هذه من القواعد الشرعية التي ضل فيها طائفتان:

**الأولى/** أنكرتها وظنتها تلاعباً بالدين،

**الثانية/** جعلتها سلماً لتغيير أصول الشريعة ومسلماتها.

## وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان لها حالان:

### الحال الأولى: عند الاختيار:

يرجع تغير الفتوى فيها إلى العادات والأعراف، فلو نذر رجل ألا يأكل اللحم، وفي عرفهم أن لحم الدجاج والسمك داخل في ذلك لمنع من أكلها بخلاف من كان عرفهم بخلاف ذلك.. وهكذا

ومن ذلك أن يرجع تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان إلى تغير الحال بأن تكون المصلحة الراجحة في زمن أو مكان ترك فعل، ثم في مكان آخر أو زمن آخر تكون المصلحة الراجحة خلاف ذلك.

ومن فروع هذا أن ما منع سداً للذريعة جاز للمصلحة الراجحة كما قرر هذه القاعدة ابن تيمية والإمام ابن القيم

قال ابن تيمية: «فإن الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة؛ ولهذا كان النظر الذي يفضي إلى الفتنة محرماً إلا إذا كان لمصلحة راجحة مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرهما، فإنه يباح النظر للحاجة لكن مع عدم الشهوة»<sup>(١)</sup>.

وقال: «لأن النهي عن الصلاة إنما كان سداً للذريعة إلى التشبه بالكفار وما كان منهيّاً عنه للذريعة فإنه يفعل لأجل المصلحة الراجحة، كالصلاة التي لها سبب تفوت بفوات السبب، فإن لم تفعل فيه وإلا فاتت المصلحة والتطوع المطلق لا يحتاج إلى فعله وقت النهي فإن الإنسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة فلم يكن في النهي تفويت مصلحة وفي فعله فيه مفسدة؛ بخلاف التطوع الذي له سبب يفوت: كسجدة التلاوة وصلاة الكسوف»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «ثم إن ما نهى عنه لسد الذريعة يباح للمصلحة الراجحة، كما يباح النظر إلى المخطوبة والسفر بها إذا خيف ضياعها، كسفرها من دار الحرب مثل سفر أم كلثوم، وكسفر عائشة لما تخلفت مع صفوان بن المعطل<sup>(٣)</sup> فإنه لم ينع عنه إلا لأنه يفضي إلى المفسدة فإذا كان مقتضياً للمصلحة الراجحة

(١) مجموع الفتاوى (٢٥١/٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩٨/٢٢).

(٣) صحيح البخاري - كتاب الشهادات - باب تعديل النساء بعضهن بعضاً - رقم (٢٦٦١)، صحيح مسلم - كتاب التوبة - باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه - رقم (٧١٩٦).

لم يكن مفضيا إلى المفسدة»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: «إنما كان سداً للذريعة، ولهذا أبيح للنساء، وللحاجة، والمصلحة الراجحة، وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع، فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة، كما حرم النظر سداً للذريعة الفعل، وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة، وكما حرم التنفل بالصلاة في أوقات النهى سداً للذريعة المشابهة الصورية بعباد الشمس، وأبيحت للمصلحة الراجحة، وكما حرم ربا الفضل سداً للذريعة ربا النسيئة، وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة من العرايا»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «وقاعدة باب سد الذرائع إذا عارضه مصلحة راجحة، قدمت عليه»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أن من الأفعال ما يؤدي إلى المحرم غالباً أو كثيراً في زمن أو مكان فيحرم ولا يكون كذلك في زمن أو مكان آخر فلا يحرم وهكذا...

قال الإمام ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -: «الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات

(١) مجموع الفتاوى (١٨٦/٢٣).

(٢) زاد المعاد (٧٨/٤).

(٣) زاد المعاد (١٤٨/٥).

والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه .

**والنوع الثاني:** ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً وحالاً كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها. فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة، فشرع التعزير بالقتل لمدمن الخمر في المرة الرابعة، وعزم على التعزير بتحريق البيوت على المتخلف عن حضور الجماعة لولا ما منعه من تعدي العقوبة إلى غير من يستحقها من النساء والذرية، وعزز بحرمان النصيب المستحق من السلب وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله.

- ثم قال- وهذا باب واسع، اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير بالتعزيرات التابعة للمصالح وجوداً وعدمًا»<sup>(١)</sup>.

وقال: « في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد.

بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد:

هذا فصل عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلطٌ عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما

(١) إغاثة اللهفان (١ / ٣٣٠).

لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب  
المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم  
ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة  
كلها، ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن  
العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى  
المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن  
أدخلت فيها بالتأويل - ثم قال -

ونحن نذكر تفصيل ما أجملناه في هذا الفصل بحول  
الله وتوفيقه ومعونته بأمثلة صحيحة.

المثال الأول أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرع لأئمة إيجاب إنكار  
المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله،  
فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكروا منه، وأبغض إلى  
الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت  
أهله وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه  
أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر»<sup>(١)</sup>.

ومما ذكره مثلاً على هذه القاعدة وهي تغيير الفتوى  
بتغيير الزمان والمكان ما كان راجعاً إلى العرف فقال: "المثال  
الثامن مما تتغير به الفتوى لتغير العرف والعادة موجبات  
الأيمان والإقرار والنذور وغيرها، فمن ذلك أن الحالف إذا حلف

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣ / ٢).



لا ركبت دابة وكان في بلد عرفهم في لفظ الدابة الحمار خاصة  
اختصت يمينه به ولا يحنث بركوب الفرس ولا الجمال، وإن  
كان عرفهم في لفظ الدابة الفرس خاصة حملت يمينه عليها  
دون الحمار»<sup>(١)</sup>.

### الحال الثانية/ عند الاضطرار:

أكل لحم الميتة حرام إلا عند الاضطرار فيكون جائزاً، قال تعالى:  
﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ  
فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]  
وهذا عام لكل محرم .

وهذا التأصيل ثم تنزيله على الوقائع يعرفه العلماء،  
ويستنكره الجهلاء، ويستغله المغرضون.

وإنه لما جاء المذيع (الراديو) وكان الناس في عافية، ثم  
التلفاز حرمه العلماء لما فيه من المنكرات كالغناء المصحوب  
بآلات المعازف، والغزو الفكري الخبيث، ثم يزداد التلفاز بنشر  
الصور المحرمة وغيرها،

لكن لما تهافت الناس عليها تهافت الفراش على النار،  
ولم يستطع العلماء رد الناس عنها، شاركوا فيها لنشر الخير  
من باب تخفيف الشر، وإنقاذ من استطاعوا، فلما رأى هذا

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣ / ٦١).

الجهلاء استنكروه ورجعوا على العلماء بالقدح،

أما المغرضون فاستغلوه للتشكيك في العلماء وفتاويهم،  
بل والتشكيك في مسلّمات الشريعة.

وبعد: إن من عرف ما تقدم عرف أن علماء أهل السنة  
الموثوقين ما تكلموا في أمثال هذه الأمور بهوى ولا عمى ولا  
جهالة؛ لأنهم العلماء بدين الله حقاً، والأمناء على شريعة  
محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدقاً.

ومما يعجب له أن ترى بعض شبابنا يتلقفون الأقوال  
الغرائب الشاذة، ويطيرون بها شرقاً وغرباً ما بين قابلين لها  
أو مروجين وهذا جحد لنعمة الله عليهم بأن سلمهم منها،  
وأوجد بينهم العلماء الموثوقين.

والواجب عليهم شكر الله أن وفقهم لينشؤوا في بلد  
علمائه أهل سنة راسخون وعلى الدين غيورون.

قال ابن القيم: « وقال لي شيخ الاسلام رضى الله عنه  
وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد جعل قلبك للإيرادات  
والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن  
اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر

ففيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك  
كل شبيهة تمر عليها صار مقراً للشبهات، أو كما قال، فما  
أعلم اني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك»<sup>(١)</sup>.



---

(١) مفتاح دار السعادة (١/١٤٠).



## الخاتمة

أختم هذه الرسالة بأمر ثلاثة:

**الأمر الأول:** إن لدعاة الضلالة من الليبراليين وغيرهم طرقاً لمحاولة ترويج باطلهم، ومنها استعمال الألفاظ المجملة، وهذه طريقة أهل الضلالة من قديم قال الإمام أحمد في مقدمة رده على الزنادقة والجهمية موضحاً أن هذه طريقة أهل الباطل: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين»<sup>(١)</sup>.

ويقطع الطريق على هؤلاء الضالين في استعمال المجمل والمتشابه بالتفصيل

قال ابن تيمية: «وأما الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والفتن والخبال والقييل والقال. وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء»<sup>(٢)</sup>.

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ٥٦).

(٢) منهاج السنة (٢/٢١٧).

قال ابن القيم : «إن هؤلاء المعارضين للكتاب والسنة بعقلياتهم التي هي في الحقيقة جهليات ، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة محتملة تحتمل معاني متعددة ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى ، والاجمال في اللفظ يوجب تناولها بحق وباطل فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علماً ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها... إلى أن قال " فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ولاسيما إذا صادفت أذهاناً مخبطه .. »<sup>(١)</sup>.

وقال في النونية:

فعليك بالتفصيل والتمييز فالإ... طلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدنا هذا الوجود وخبطنا ال... أذهان والآراء كل زمان

ومن هذه الألفاظ المجملة ما يلي:

**اللفظ الأول/ ذم أحادية التوجه؛** وهذا حمال أوجه؛ وذلك إن أريد به في المسائل التي يسوغ الخلاف فيها فهذا حق، وإن أريد بها في المسائل التي لا يسوغ الخلاف فيها فهذا خطأ، بل يجب أن نكون أحادي التوجه فيها كالتوحيد والسنة وبغض الكفار وأهل البدع وهكذا..

(١) الصواعق المرسله (٣/٩٢٥).

**اللفظ الثاني / الدعوة إلى التعايش.** وهذا حمال أوجه؛ إن أريد به عدم قتل الكفار غير الحريين ولا ظلمهم بل التعامل معهم التعامل المباح فهذا حق. وإن أريد به محبة الكفار وعدم بغضهم وابتدائهم بالسلام وتعزيزهم وإكرامهم وتهنئتهم بأعيادهم فهذا لا يجوز؛ لأن الشريعة حرمته سواء سمي بالتعايش أو بغير ذلك، والأسماء لا تغير المسميات ولا المحرمات.

**اللفظ الثالث / الوسطية.** وهذا حمال أوجه؛ إن أريد به الصراط المستقيم وهو ما عليه الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، فهذا حق ، وإن أريد ما يرجع إلى الأذواق والآراء والأهواء فهذا لا يجوز ولا يصح لأن هذه الأمور ليست ميزاناً لحق ولا معياراً عليه .

**اللفظ الرابع / الاعتدال.** وهذا حمال أوجه، والكلام فيه كالقلام في الوسطية.

**الأمر الثاني:** إن مما يحمى للدولة السعودية أنها دولة توحيد وسنة قامت على منهج سلف هذه الأمة.

قال الملك المؤسس المصلح -رَحْمَةُ اللَّهِ- : «يسموننا بـ «الوهابيين» ، ويسمون مذهبنا «الوهابي» ، باعتبار أنه مذهبٌ خاص !

وهذا خطأ فاحش نشأ عن الدعاية الكاذبة التي كان يبثها  
أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة، ولم  
يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد، فعقيدتنا هي عقيدة  
السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله وما  
كان عليه السلف الصالح.

ونحن نحترم الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بين مالك  
والشافعي وأحمد وأبي حنيفة .. كلهم محترمون في نظرنا..

هذه هي العقيدة التي قام شيخ الإسلام محمد بن عبد  
الوهاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدة مبنية  
على توحيد الله -عَزَّوَجَلَّ-، خالصة من كل شائبة، منزَّهة من كل  
بدعة . فعقيدة التوحيد هذه هي التي ندعو إليها، وهي التي  
تنجينا مما نحن فيه من محنٍ وأوصاب.»<sup>(١)</sup>.

واستمر على هذا أبناؤه الملوك إلى ملكنا خادم الحرمين  
الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -سده الله ووفقه-  
حتى لما كثر الكلام والقييل والقال على دعوة شيخ الإسلام

---

(١) المصحف والسيف - مجموعة من خطابات وكلمات ومذكرات الملك عبدالعزيز ؛  
جمع : محيي الدين القاسبي ( ص ٥٢ - ٥٣ ) .

محمد بن عبد الوهاب - رَحْمَةُ اللَّهِ - الدعوة التجديدية السلفية (١)  
قال الملك سلمان مدافعاً عنها فقال: «... بدأ البعض إطلاق  
مصطلح الوهابية لتفجير المسلمين من هذه الدولة ونحن  
ندعو الجميع بالعودة إلى تراث الشيخ محمد بن عبد الوهاب  
والبحث في ثنياه».

[https://youtu.be/zE\\_DEwwmNxQ](https://youtu.be/zE_DEwwmNxQ)

وهذه كلمات خالدة من ملوك المملكة العربية السعودية

<https://youtu.be/427yRpvUHRc>

وجهود الدولة السعودية في القيام بالمسلّمات من التوحيد  
والسنة لا يحصى إلا بكلفة ولا يجمع إلا بمشقة، ومن ذلك أن الملك  
فهداً - رَحْمَةُ اللَّهِ - أنشأ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

فخدم كتاب الله خدمة لم تسبق في التاريخ بأن طبع منه  
الملايين فوزعت في أرجاء المعمورة، ثم أنشأ الملك سلمان  
مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز  
للحديث النبوي، كما أعلن عن بدئه قبل سنة تقريباً.

(١) ولي بفضل الله درس مسجل في الدفاع عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب  
بعنوان: أصول دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=302>

<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=300>

<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=303>

<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=301>

وكتاب بعنوان: براءة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب من داعش والنصرة  
<https://islamancient.com/newsite/play.php?catsmktba=214628>



ووالله إن بقاء دولتنا قائمة على التوحيد والسنة واستمرارها في حفظ المسلمات الشرعية هو بفضل الله ثم بفضل ولاتنا وإلا لو رجع الأمر إلى الشعب لرأيتهم قدداً متناحرين هذا يهدم والآخر يبني، وذاك يجمع والآخر يفرق وهكذا..

**الأمر الثالث/** أن الصراع بين الحق والباطل سنة كونية قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۗ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]. وقال: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] ، ولهذا حكم ومنها ظهور الحق وعلوه .

قال ابن تيمية: « وكذلك سائر أعداء الأنبياء من المجرمين شياطين الإنس والجن، الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا إذا أظهروا من حججهم ما يحتاجون به على دينهم المخالف لدين الرسول، ويموهون في ذلك بما يلفقونه من منقول ومعقول - كان ذلك من أسباب ظهور الإيمان الذي وعد بظهوره على الدين كله بالبيان والحجة والبرهان ثم بالسيف واليد والسنان.

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وذلك بما يقيمه الله تبارك وتعالى من الآيات والدلائل التي يظهر بها الحق من الباطل، والخالي من العاطل، والهدى من الضلال، والصدق من المحال، والغبي من الرشاد، والصلاح من الفساد، والخطأ من السداد، وهذا كالمحنة للرجال التي تميز بين الخبيث والطيب. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] (١).

ومن الحكم: رفع درجة أهل العلم وتمييزهم عن أهل الباطل قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ إلى غير ذلك من الحكم.

وليعلم داعية السنة أن الحق منصور ولا بد، فلا يهولته قوة الباطل وكثرته وما معه من القنوات وغيرها؛ لأن الحق مؤيد من الله القوي العزيز وقد وعد بنصرته وتمكين أهله، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]

وقال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠] ، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] .

(١) الجواب الصحيح (١/٨٧).

وقال: ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقال: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

فأبشروا يا أهل السنة بعز الله وقوته، وشمروا عن ساعد  
الجد لتغانم الأجر والثواب في نصر دين الله.

قال ابن القيم في النونية:

والحق منصور وممتحن فلا ... تعجب فهذي سنة الرحمن

وبذاك يظهر حزبه من حزبه ... ولأجل ذاك الناس طائفتان

اللهم اجعلنا من أنصار دينك، ومن حزبك الذين  
أصلحتهم وهديتهم وأعززت بهم دينك وأسكتتهم دار رحمتك  
الفرديوس الأعلى يا رب العالمين.



## مُحتويات الكتاب

- ٣ ..... المقدمة
- ٥ ..... فصل
- ٥ ..... المراد بالمسلمات
- ٥ ..... المسائل الشرعية نوعان
- ٧ ..... فصل
- من حراسة المسلمات الدفاع عنها والرد على المخالف  
٧ ..... وكشف شبهاته
- ٨ ..... من حراسة المسلمات تعليم الناس الدين ونشره بينهم
- ٩ ..... تمهيد
- ٩ ..... الدين قائم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة
- ٩ ..... المراد بالسلف
- ١٠ ..... لا يصح إيمان عبد ولا يستقر إلا بالتسليم لله ورسوله ﷺ
- ١٣ ..... المسلمة الأولى ((الدعوة إلى التوحيد))
- ممن خالف في هذه المسلمة طائفة تقرر عدم الدعوة إلى  
التوحيد لئلا يُفرك الصف  
١٥ ..... ممن خالف في هذه المسلمة طائفة لا تدعو إلى التوحيد عمليا  
١٥ ..... المسلمة الثانية ((الاحتجاج بالسنة النبوية))
- ١٧ ..... الذين يحتجون بالقرآن دون السنة ضلالاً وعن الصراط عميان  
١٨ .....

- ٢٢ ..... المسلمة الثالثة ((الدين كامل لا يقبل الإحداث))
- ٢٣ ..... تنبيه: ترك النبي ﷺ سنة كما أن فعله سنة
- ٢٧ ..... كم سُوقٌ لكثير من البدع والمحدثات باسم البدعة الحسنة
- ٢٩ ..... المسلمة الرابعة ((تكفير الكفار وبغضهم واعتقاد أنهم في النار))
- ٢٩ ..... اعتقادنا لكفرهم وبغضهم لا يعني ظلمهم
- ..... فليُعلم أنه إذا اعتقد أهل الباطل كداعش حقاً فهذا ليس
- ٣١ ..... مسوغاً لنترك هذا الحق
- ..... كما أن الشريعة ذمّت التكفير بغير حق كذلك جاءت بإقرار
- ٣١ ..... التكفير بحق
- ..... ليس كل من وقع في الكفر فإن الكفر يقع عليه بل لا بد من
- ٣٢ ..... توفر شروط وانتفاء موانع
- ..... المسلمة الخامسة ((السمع والطاعة للحاكم المسلم في غير
- ٣٣ ..... معصية الله))
- ٣٤ ..... تقرير أئمة أهل السنة لهذه المسلمة
- ..... جاءت الشريعة بتقرير مثل هذا لمصلحة الناس في دينهم
- ٣٦ ..... وديناهم لا لمصلحة الحاكم
- ٣٧ ..... دعاة التحريض يوقدون الفتنة بحطب حب الناس لدينهم أو دنياهم
- ٣٨ ..... سبق دعاة التحريض بمثل هذه الطرق اليهودي المندس ابن سبأ
- ٣٩ ..... الطريقة الشرعية في الإنكار على ولاية الأمور
- ٤٦ ..... المسلمة السادسة ((ترك الأقوال الشاذة))
- ٤٦ ..... المراد بالقول الشاذ
- ٤٦ ..... من الأقوال الشاذة إباحة الأغاني المصحوبة بالمعازف

- ٤٧ ..... قد حكى الإجماع على حرمتها جمع من الأئمة
- ٥٢ ..... من الأقوال الشاذة إباحة التبرج  
تنبيه: كثير من دعاة الانحلال كالليبراليين يردون الأدلة في
- ٥٤ ..... مسألة بحجة أن فيها خلاف
- ٥٥ ..... من الأقوال الشاذة إباحة الاختلاط المؤدي إلى حرام كثيرا أو غالبا
- ٥٨ ..... **المسلمة السابعة ((عدم مخالفة الشريعة باسم الحرية))**
- ٥٨ ..... الحرية عند الليبراليين
- ٥٨ ..... الليبرالية كفر وخروج عن الدين الإسلامي من أوجه:  
طالعنا في هذا الزمان إسلاميون - زعموا - يقررون أن الحرية
- ٥٩ ..... مقدمة على الشريعة
- ٦٠ ..... الجواب على استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾  
**المسلمة الثامنة ((العلم الشرعي دين فلا يؤخذ إلا من**
- ٦٣ ..... **الموثوقين))**
- ٦٤ ..... من رقة دين المرء أن يأخذ دينه من كل أحد بلا تحرُّ ولا سؤال
- ٦٤ ..... وأساء منه أن يتكلم الرجل في دين الله يغير علم
- ٦٧ ..... مسألة: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان
- ٧٥ ..... **الخاتمة**
- أولاً: من طرق ترويح دعاة الضلالة كالليبرالية لضلالهم
- ٧٥ ..... استعمال الألفاظ المجملة
- ٧٦ ..... من ذلك ذم أحادية التوجه
- ٧٧ ..... ومن ذلك الدعوة إلى التعايش
- ٧٧ ..... ومن ذلك الوسطية والاعتدال

- ثانياً: إن مما يحمد لهذه الدولة أنها قامت على التوحيد  
والسنة ونصرة منهج السلف ..... ٧٧  
ثالثاً: الصراع بين الحق والباطل سنة كونية ولهذا حكم ..... ٨٠  
محتويات الكتاب ..... ٨٣







